

قرارات

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ١٥٠١ لسنة ٢٠١١

وزير العدل

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ وتعديلاته ؛

وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته ؛

وعلى قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته ؛

وعلى قانون تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية

رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٤ بإصدار قانون بإنشاء محاكم الأسرة ؛

وعلى قرار السيد المستشار وزير العدل رقم ٤٢٩١ لسنة ٢٠٠٤ بتعيين مقار محاكم الأسرة

ومكاتب تسوية المنازعات الأسرية ؛

وعلى قرار السيد المستشار وزير العدل رقم ٤٨٤٤ لسنة ٢٠٠٤ بتشكيل نيابة

شئون الأسرة ؛

وعلى كتاب السيد المستشار رئيس محكمة دمنهور الابتدائية المؤرخ ٢٠١١/٢/١٩ ؛

وبناءً على ما عرضه السيد المستشار مساعد وزير العدل لشئون إدارة المحاكم ؛

قرار:

(المادة الأولى)

يكون مقر محكمة مركز دمنهور الجزئية ، التابعة لمحكمة دمنهور الابتدائية بالعقار رقم ٤ المملوك لشركة مياه الشرب والصرف الصحى الكائن بمنشية الحرية - مركز دمنهور - محافظة البحيرة ، بدلاً من مقرها الحالى .

(المادة الثانية)

يكون مقر محكمة مركز دمنهور لشئون الأسرة ، التابعة لمحكمة دمنهور الابتدائية بالعقار رقم ١ المملوك لشركة مياه الشرب والصرف الصحى الكائن بمنشية الحرية - مركز دمنهور - محافظة البحيرة ، بدلاً من مقرها الحالى .

(المادة الثالثة)

يكون مقر محكمة مرور دمنهور ، التابعة لمحكمة دمنهور الابتدائية بالعقار رقم ٣ المملوك لشركة مياه الشرب والصرف الصحى الكائن بمنشية الحرية - مركز دمنهور - محافظة البحيرة ، بدلاً من مقرها الحالى .

(المادة الرابعة)

يكون مقر نيابة مركز دمنهور الجزئية ، التابعة لنيابة وسط دمنهور الكلية بالعقار رقم ٢ المملوك لشركة مياه الشرب والصرف الصحى الكائن بمنشية الحرية - مركز دمنهور - محافظة البحيرة ، بدلاً من مقرها الحالى .

(المادة الخامسة)

يكون مقر نيابة مركز دمنهور لشئون الأسرة ، التابعة لنيابة وسط دمنهور الكلية لشئون الأسرة بالعقار رقم ١ المملوك لشركة مياه الشرب والصرف الصحى الكائن بمنشية الحرية - مركز دمنهور - محافظة البحيرة ، بدلاً من مقرها الحالى .

(المادة السادسة)

يكون مقسر نيابة مسرور دمنهور ، التابعة لنيابة وسط دمنهور الكلية بالعقار رقم ٣ المملوك لشركة مياه الشرب والصرف الصحي الكائن بمنطقة الحرية - مركز دمنهور - محافظة البحيرة ، بدلاً من مقرها الحالي .

(المادة السابعة)

على الإدارات المختصة بوزارة العدل والنيابة العامة تنفيذ هذا القرار .

(المادة الثامنة)

يُنشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويُعمل به اعتباراً من يوم السبت

الموافق ٢٠١١/٣/١٢

صدر في ٢٠١١/٢/٢٠

وزير العدل

المستشار / ممدوح مرعى